



قرارات مكتب مجلس نواب الشعب
ع-47-د
للدورة النيابية العادية الثانية 2024/2023
ليوم 28 أكتوبر 2024

1- قرّر مكتب المجلس مواصلة عمل الوفد الذي تمّ تشكيله ليتولى التنسيق مع المجلس الوطنيّ للجهات والأقاليم بخصوص تنظيم الجلسات المشتركة للجان المجلسين بمناسبة مناقشة المهام والمهمات الخاصة من مشروع ميزانية لسنة 2025.

2- أقرّ مكتب المجلس وضع جملة من الترتيبات لحسن سير الجلسات العامة المشتركة بين مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم للنظر في مشروع ميزانية الدولة ومشروع الميزان الاقتصادي ومشروع قانون المالية لسنة 2025 فيما يتعلّق فقط بمناقشة مشروع ميزانية الدولة ومشروع الميزان الاقتصادي لسنة 2025 (بما في ذلك بيان السيد رئيس الحكومة في الغرض) وفيما يتعلّق أيضا بمناقشة المهام والمهمات الخاصة. وتمثّل هذه الترتيبات فيما يلي بيانه:

* بخصوص مناقشة مشروع ميزانية الدولة ومشروع الميزان الاقتصادي لسنة 2025 (بما في ذلك بيان السيد رئيس الحكومة في الغرض):

- يتمّ تسجيل الحضور والنصاب وفقا لمقتضيات النظام الداخلي للمجلس المعني، ويُغلق باب طلب التدخل (الذي يكون في صيغة مكتوبة) بعد نصف ساعة من بداية الجلسة.

- إعطاء كلّ نائب حيّزا زمنيا للتدخل في النقاش العام بحسب 3 دقائق، ويمكن لكلّ نائب التخلي عن كلمته لفائدة نائب آخر.

* بخصوص مناقشة المهام والمهمات الخاصة من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2025:

- تعتبر الجلسة العامة المشتركة لمناقشة المهام والمهمات الخاصة جلسة متواصلة يتمّ تسجيل الحضور والنصاب فقط في بدايتها وفقا لمقتضيات النظام الداخلي للمجلس المعني.

- يُفتح باب طلب التدخل (الذي يكون في صيغة مكتوبة) لمدة ساعة كاملة وقبل 15 دقيقة من بداية الجلسة.

- تتمّ مناقشة المهام والمهمات الخاصة دون التصويت على اعتماداتها (يتمّ ذلك بمناسبة الشروع في التصويت على مشروع قانون المالية لسنة 2025).

- يتولى، في مستهل الجلسة، عضو الحكومة المعني أو رئيس المهمة المعني تقديم المهمة في حيز زمني لا يتجاوز 15 دقيقة.

- إعطاء كلّ نائب حيزًا زمنيًا للتدخل في النقاش العام حول المهمة المعنية بحساب دقيقة واحدة، ويمكن لكلّ نائب التخلي عن كلمته لفائدة نائب آخر.

- يتولى، بعد ختم النقاش العام، عضو الحكومة المعني أو رئيس المهمة المعني الردّ على تساؤلات واستفسارات السيدات والسادة النواب في حيز زمني لا يتجاوز 30 دقيقة.

3- في إطار تأكيد حرص مجلس نواب الشعب على إنجاز أهم الاستحقاقات الوطنية والتشريعية خلال الفترة المقبلة، ولاسيما استكمال النظر في مشروع ميزانية الدولة ومشروع الميزان الاقتصادي ومشروع قانون المالية لسنة 2025 في الآجال المنصوص عليها بالفقرة الثالثة من الفصل 78 من الدستور،

وأخذًا بعين الاعتبار لمتطلبات حسن تطبيق المقتضيات الجديدة الواردة بالمرسوم عدد 1 لسنة 2024 المؤرخ في 13 سبتمبر 2024 المتعلق بتنظيم العلاقات بين مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم، لا سيما تلك المضمّنة بالقسم الثالث من الباب الأوّل المتعلق بأحكام خاصة بمشاريع قوانين المالية،

وبالنظر إلى أنّ النظام الداخلي للمجلس لا يتضمّن حاليًا أحكامًا تفصيلية لتنظيم إجراءات سير الجلسات المشتركة للمجلسين سواء على مستوى اللجان أو الجلسة العامة،

وبغاية استثمار الخبرة والتجربة التي تمّ اكتسابها وتأمين الاستمرارية الضرورية لهياكل المجلس وخاصة لجنة المالية والميزانية خلال فترة النظر في مشروع قانون المالية لسنة 2025،

ويهدف ضمان حسن سير مختلف أعمال المجلس ودواليبه خلال الفترة المذكورة،

وبالنظر إلى ضرورة برمجة الجلسات العامة لمناقشة مشروع ميزانية الدولة لسنة 2025 على مستوى المهمات والمهام الخاصة، وصولًا إلى مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2025، في غضون الأيام المقبلة وفي بداية شهر نوفمبر 2024 وذلك خاصة في ضوء الإجراءات التي أتى بها المرسوم عدد 1 لسنة 2024 وما يفرضه نجاح هذه التجربة الأولى من نوعها والتي تتطلّب ترتيبًا محكمًا يأخذ بعين الاعتبار إلزامية الإنجاز في الآجال الدستورية،

وعملاً بأحكام المطة الأولى من الفصل 41 من النظام الداخلي،

وتبعا لمعاينة مكتب المجلس لتعدّد احتساب الحصص سواء تلك المخولة للكتل أو لغير المنتميين بالنظر إلى الوضعيات الجديدة في الكتل،

وبالنظر إلى ما تقتضيه الضرورة بخصوص مواصلة العمل بالتركيبة الحالية للهيكل النيابية، وإعادة تشكيلها في المنتصف الثاني لشهر ديسمبر وفقا لمقتضيات النظام الداخلي،

وبغض النظر عن أحكام الفقرة الثانية من الفصل 31 والفقرة الثانية من الفصل 33 والفصل 34 من النظام الداخلي، تقرّر اتخاذ التدابير التالية:

* يُحدّد يوم 10 ديسمبر 2024 كتاريخ مرجعي لاعتماد عدد الأعضاء في الكتل وفي مجموعة غير المنتمين،

* يُعاد تشكيل مكتب مجلس نواب الشعب بداية من 10 ديسمبر 2024 وخلال المنتصف الثاني لشهر ديسمبر، على أن تنطلق التركيبة الجديدة في العمل في غرة جانفي 2025، ويتواصل العمل بها إلى غاية 31 ديسمبر 2025،

* يُعاد انتخاب اللجان القارة وانتخاب مكاتبها بداية من 10 ديسمبر 2024 وخلال المنتصف الثاني لشهر ديسمبر، على أن تنطلق التركيبة الجديدة في العمل في غرة جانفي 2025، ويتواصل العمل بها إلى غاية 31 ديسمبر 2025،

* يُعاد تشكيل ندوة الرؤساء عملا بأحكام الفصل 34 من النظام الداخلي ووفقا للمقتضيات المنصوص عليها بالنقطتين السابقتين.

رئيس مجلس نواب الشعب

إبراهيم أبو ذريبة